Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

(١٥) المؤسسات الشعبية

وعند هذه المرحلة من الحديث يحسن أن نقف قليلاً لنرى بعض التقسيمات التى شاع استعمالها حديثًا ، حتى عن الإسلام . لقد أصبحنا نسمع عن «الإسلام الحكومى» و «الإسلام الشعبى» . الأول تابع للحاكم ، معبر عن وجهة نظره . والمؤسسات الدينية فيه صدى لإرادة الحاكم واتجاهاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على الصعيد المحلى والعالمى . بينما «الإسلام الشعبى» نبع صادق من وعى الناس وإرادتهم . هكذا يقولون .

وتقتضى هذه الثنائية تقسيم العلماء إلى : حكوميين وشعبيين ، وإلى وضع العلماء الذين يعملون فى الجهاز الحكومى موضع إدانة أو شك أو مهادنة . ولا أدرى لمصلحة من يمر العمل الإسلامى بين هذه الأقواس ؟ ولا أريد أن أتجاهل سيطرة الأجهزة التنفيذية على الأجهزة الدينية ، باعتبارها جزءًا من الجهاز الحكومى الكبير . وهى سيطرة قد تمتد أحيانًا إلى القضاء وإلى التشريع .

فما دور المؤسسات الشعبية فى هذا الأمر ؟

وأود أن أسجل ـ ابتداءً ـ أن هذا التقسيم ـ بين حكومى وشعبى ـ طارئ على الفكر الإسلامى السليم . وعندما قام الإسلام ، لم تكن هناك ثنائية الحاكم والمحكوم ، والسلطة والشعب . وبدأ هذا مع الفتنة فى عهد عثمان بن عفان رضى الله عنه . وبقيت الثنائية فى بعض العصور والأقطار الإسلامية : الشعب المسلم يمارس حياته اليومية آداءً لفرائض الإسلام ، واتباعًا له ، واقترابًا منه . أو ابتعادًا عنه ، إذا مسه طائف من هوى الأنفس والغواية . والحاكم يعدل ويظلم ، ويحاول المحافظة على الاستقرار ـ كما يراه ـ . وهناك من يتربص به ، أو يحاول الوثوب إلى الحكم ، وهو يظن بأنه أحق به وأقدر على حمل مسئولياته ، ويحاول أن يجمع من حوله الأعوان . وقد لا تصل المعارضة إلى محاولة تغيير نظام الحكم ، وإنما تغيير ما فيه من سلبيات على أساس شامل ، أو نوعى يختص بناحية معينة .

هذه التناقضات والصراعات لا خوف منها ، ما دامت هى ومحاولات التغلب عليها ومعالجتها ، تتم فى إطار يرتضى الطرفان أو الأطراف أدواته وأسلوبه .